

زكاة الشركات ومساهمتها في التنمية المستدامة بالسودان

زواغي سامية^{1*} ، حملة عزالدين²
¹ جامعة أكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)
² جامعة لونيسي علي بليدة 2 (الجزائر)

Zakat for companies and their contribution to sustainable development in Sudan

Zouaghi Samia^{1*}, hamla azeddine²

¹ University Bouira (Algeria) & ² University Blida 2 (Algeria)

ملخص: تحظى الزكاة في الدول الإسلامية بدور كبير وهام باعتبارها الركن الخامس من أركان الإسلام، وأحد الدعائم الأساسية في النظام المالي الإسلامي، وقد حدد الإسلام الأصناف التي يتم صرف الزكاة إليهم وهم ثمانية [التوبة: 60]، وقد تعددت أوجه الزكاة وأنماطها ومن بينها زكاة الشركات، بحيث أن الشركة مكلفة بإيتاء الزكاة في ممتلكاتها الزكوية بشروطها، لأنها شخصية اعتبارية مخاطبة بعموم أدلة وجوب الزكاة كالشخص الطبيعي، هذا ما جعلها محل اهتمام رجال الدين ورجال الاقتصاد باعتبارها وعاء لمورد مالي ينتج عنه سيولة مالية ومبالغ يمكن توجيهها في دعم الاقتصاد الوطني، والسودان من الدول الإسلامية التي تهتم بجانب الزكاة كمورد مالي مساهم في العملية التنموية، بحيث تتولى إدارة شؤون الزكاة هيئة عامة مستقلة تسمى 'ديوان الزكاة' مهمته جمع وتوزيع الزكاة.

الكلمات المفتاحية: زكاة الشركات، التنمية المستدامة، السودان.

Abstract: Zakat has a great and important role in Islamic countries as it is the fifth pillar of Islam, and one of the main pillars of the Islamic financial system. Islam has defined the categories for which zakat is disbursed, and they are eight [repentance: 60]. So that the company is mandated to pay zakat on its zakat properties on its terms, because it is a legal person addressing the general evidence of the necessity of Zakat as a natural person. The Islamic organization that is concerned with the aspect of zakat as a financial resource that contributes to the development process, so that the administration of zakat affairs is undertaken by an independent public body called the 'Zakat Bureau' whose mission is to collect and distribute zakat.

Keywords: Corporate Zakat, Sustainable Development, Sudan.

I- تمهيد:

تعتبر الزكاة الركن الخامس من أركان الإسلام، وقد حث الإسلام على المحافظة عليها وعدم الامتناع عن أدائها، بحيث تعتبر الزكاة التكافل في المجتمع، وسد حاجة الفقراء، ورفع الجوع عنهم، تزكية نفس المزكي وتطهيرها من الشح والبخل، وإلى جانب هذا فإن الزكاة تمثل العمود الفقري للنظام المالي في الإسلام بحيث تساهم بشكل كبير في حل مختلف المشاكل الاقتصادية، ودعم النشاط الاقتصادي والقضاء على الفقر والتشجيع على الاستثمار ودوران حركة رؤوس الأموال، قال الله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [التوبة: 103]

وقد تعددت صور وأنماط الثروة المستخدمة فيما يتعلق بكيفية تطبيق فريضة الزكاة، ومن بين أهم الأنواع الحديثة للثروة أو المال: أسهم الشركات، وكل ما يتعلق بكيفية ومقدار وشروط زكاة الشركات، أما فيما يخص إنفاق الزكاة فقد حددتها الشريعة الإسلامية في ثمان أصناف، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: 60]

تعتبر هذه الفئات الثمانية الثغرات الموجودة في المجتمع، عملت الشريعة الإسلامية على غلقها مما يجعل منها تحظى بدور مهم في المجتمع وتساهم في سير العملية التنموية للدولة، باعتبارها تحظى بمورد دائم مستمر.

ومن هذا الطرح ينبثق لنا السؤال الرئيسي الآتي:

ما مساهمة زكاة الشركات في تدعيم عمليات التنمية المستدامة بالسودان ؟

من خلال هذا السؤال الرئيسي تنبثق لنا الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي الزكاة، وما شروط وجوبها ؟
- كيف تتم عملية الزكاة بالشركات ؟
- ما مساهمة زكاة في دعم التنمية المستدامة بالسودان ؟

أهداف الدراسة

- التعرف على شروط وجوب الزكاة ؟
- الاطلاع على زكاة الشركات وكيفية الزكاة من خلالها.
- التعرف على مدى مساهمة الزكاة في دعم مجالات التنمية المستدامة بالسودان.

محاور الدراسة

- المحور الأول: مفهوم الزكاة
- المحور الثاني: مدخل لزكاة الشركات
- المحور الثالث: مساهمة زكاة الشركات في دعم التنمية المستدامة (حالة السودان)

II- مفهوم الزكاة

1. تعريف الزكاة

أ - الزكاة لغة: الطهارة والنماء، البركة والزيادة، يقال زكا الزرع إذا نما وزاد. وجمع الزكاة: زكوات. سُميت زكاة لأنها تزكي المال، أي تطهره، وكذلك لأن المال يزكو بها (ينمو ويكثر).

ب - اصطلاحاً: دفع جزء مخصوص من مالٍ مخصوص لأصناف مخصوصة بشروطٍ مخصوصة. (عمر بن محمد عمر عبد الرحمان، ص: 6) وتعرف كذلك: حصة مقدرة من المال فرضها الله عز وجل للمستحقين الذين سماهم في كتابه الكريم، ويطلق لفظ الزكاة على نفس الحصة المخرجة من المال المركزي.

وعرفت الزكاة على أنها: جزء من المال، شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصاباً. وعرفت: اسم لأخذ شيء مخصوص، مال مخصوص، أو صاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة. (غازي بن سعيد المطري، 2017، ص: 61) يمكن تعريف الزكاة على أنها: حق معلوم لطائفة معلومة في وقت معلوم.

الزكاة عبادة لله تعالى بإخراج حق واجب مخصوص شرعاً من مال مخصوص، في وقت مخصوص لطائفة مخصوصة، بشروط مخصوصة.

2. شروط وجوب الزكاة*

- الإسلام: فلا تقبل من الكافر.

- الحرية فلا تجب الزكاة على الرقيق (العبد المملوك).

- الحول: ومعناه أن يمر على امتلاك النصاب عام هجري، والدليل قوله صلى الله عليه وسلم: (لا زكاة في مال حتى يحول عليه

الحول) [رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه بإسناد حسن]. ما عدا الزرع والثمار لقوله تعالى: {وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ}

[الأنعام: 141]، وكذلك نتاج بهيمة الأنعام، ونماء التجارة؛ إذ حولها حول أصلها.

- ملك النصاب: والنصاب هو القدر الذي رتب الشرع وجوب الزكاة على بلوغه، فمن لم يملك شيئاً كالفقير فلا شيء عليه، ومن

ملك ما دون النصاب فلا شيء عليه، والنصاب يختلف من مال إلى مال

- الملك التام: ومعناه أن يكون المال مملوكاً لصاحبه مستقراً عنده

- النماء: ومعناه أن ينمو المال ويزداد بالفعل أو يكون قابلاً للزيادة، كالأنعام التي تتوالد والزرع التي تثمر، والتجارة التي تزداد،

والنقود التي تقبل النماء.

3. مصارف الزكاة

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في القرآن الكريم: { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي

الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ } [التوبة: 60]

1 - الفقراء والمساكين: وهم الذين لا يجدون قوت يومهم، أو لا يجدون معظم قوتهم.

2 - العاملون عليها: هم من يقومون بجمع الزكاة وصرفها.

3 - المؤلفة قلوبهم: غير المسلمين المرجو إسلامهم، والمسلمون حديثاً المرجو ثباتهم على الإسلام.

4 - في الرقاب: العبيد (غير موجودين حالياً).

5 - الغارمون: المدينون في أغراض مشروعة، غير قادرين على تسديد ديونهم.

6 - في سبيل الله: المجاهدون أو المربطون (الدعاة إلى الإسلام)، طلبة العلم وغيرهم.

7 - وابن السبيل: المسافر المنقطع عن أهله. (احمد فاروق الشيخ، ملخص أحكام الزكاة)

وبالتالي هناك ثمان أصناف حددها الشرع الإسلامي لتصريف الزكاة، ونحاول الإشارة إلى المصرف الأول والثاني (الفقراء والمساكين) بتفصيل أكثر وذلك لكثرة التشابه والخلط بينهما كالآتي:

أ - المصرف الأول: الفقراء

الفقراء هم من لا يجدون شيئاً من الكفاية مطلقاً، أو يجدون بعض الكفاية دون نصفها من كسب وغيره، مما لا يقع موقعاً من الكفاية، الفقير: يعني العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء في ذلك الأفراد أو الشعوب. (كمال خطاب، 2002، ص: 7) والفقراء أشد حاجة من المساكين، قال الله تعالى: { أَمْ أَسْأَلُكُمْ أَنْ تَكُونُوا فِي الْبَحْرِ } [الكهف: 79] فقد أخبر الله أن المساكين لهم سفينة يعملون فيها ومع ذلك وصفهم بالمسكنة، أما الفقراء فقد لا يكون لهم مال أصلاً، كما قال سبحانه: { لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ } [الحشر: 8] وقد يكون لهم المال القليل دون نصف الكفاية، ولكنهم أشد حاجة من المساكين.

ويُعطى الفقير من الزكاة ما يُكْمِلُ له كفايته وكفاية من يعوله من النفقة حولا كاملاً، من الأكل، والشرب، والسكن، والكسوة، والعفاف بالزواج، فإنه يعطى ما يكفيه للمهر ولو كان كثيراً من غير إسراف ولا تقتير. (سعيد بن علي بن وهف القحطاني، ص: 240)

ب - المصرف الثاني: المساكين

هم الذين يجدون أكثر الكفاية أو نصفها من كسب أو غيره، مما لا يقع موقعاً من الكفاية، فعلم بذلك أن المساكين: هو من له مال يبلغ نصف كفايته فأكثر، لكنه لا يكفيه لنفسه ومن تجب عليه نفقته من غير إسراف ولا تقتير، والمساكين أحسن حالاً من الفقير، قال الله تعالى: { أَمْ أَسْأَلُكُمْ أَنْ تَكُونُوا فِي الْبَحْرِ } [الكهف: 79] وفي شأن الفقراء، قال الله تعالى: { لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ } [البقرة: 273] فهذه الحال التي أخبر بها عن الفقراء هي دون الحال التي أخبر بها عن المساكين.

ونشير إلا أن هذه التعريفات للمساكين والفقير، تكون إذا جمع بين اللفظ الفقير والمساكين، قول الله تعالى: { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ } [التوبة: 60] أما إذا أطلق لفظ أحدهما ولم يذكر معه الآخر دخل أحدهما في الآخر، فالفقير: هو المساكين، والمساكين هو الفقير؛ ولهذا قيل: إذا اجتماعا افترقا، وإذا افترقا اجتماعا، مثل: لفظ الإسلام ولفظ الإيمان. (سعيد بن علي بن وهف القحطاني، ص: 247)

وقد اختلف الفقهاء في مقدار ما يعطى الفقير والمساكين من الزكاة: فعند الشافعية وبعض الحنابلة يعطى كل من الفقير والمساكين كفاية العمر وهو ما تزول به الحاجة وتحصل به الكفاية على الدوام، واستدلوا على ذلك بحديث 'قبيصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه' بأن 'رسول الله صلى الله عليه وسلم' قال: " لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسه، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال: سداداً من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا* من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال: سداداً من عيش فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتاً " (رواه مسلم في صحيحه). قالوا: فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم له المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته، ولقد روي عن 'عمر بن الخطاب رضي الله عنه' أنه قال " إذا أعطيتهم فأغنوا " فكان عمر يعمل على إغناء الفقير بالزكاة لا مجرد سد جوعته بلقيمات أو إقالة عثرته بدرهمات. (عبد الله بن جابر الله، ص: 40)

وكثير من الناس يرى أن الفقراء والمساكين هم أولئك المتسولون الذي تعتبر المسألة عند بعضهم، فلو فكر الإنسان قليلا لعلم أن الفقراء المستحقون للمعونة هم المستترون الذين يعانون آلام الجوع والفقر في صبر وسكوت ومهما كان المتسول محتاجاً فلا بد أن يجد ما يشبعه بل سيجد ما يغنيه.

قال صلى الله عليه وسلم: " ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده التمرة والتمرثان واللقمة واللقمته إنما المسكين الذي يتعفف أفرؤوا إن شئتم { لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا } "، وفي رواية " ولكن المسكين الذي لا يجد ما يغنيه ولا يتفطن له فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس " رواه البخاري ومسلم.

III- مدخل لزكاة الشركات

الزكاة نظام مالي مستقل في مصادره وفي مصارفه عن مالية الدولة، وغرضها إحداث دورة اقتصادية مقننة المصادر والمصارف بنص الشرع، فلا تتداخل الزكاة مع غيرها من التكاليف المالية كالضرائب والرسوم ونحوها.

الزكاة تتبع عين المال إذا تحقق فيه وصف الغنى عند مالكة، ولا عبرة بشخص صاحبه ولا بشخصيته، والشركة مكلفة بإيتاء الزكاة شرعا في ممتلكاتها الزكوية بشروطها، لأنها شخصية اعتبارية مخاطبة بعموم أدلة وجوب الزكاة كالشخص الطبيعي، ولأنها مخاطبة بالنواهي الشرعية كالربا ونحوه، ولا تجب الزكاة على أشخاص الشركاء لأن ملكيتهم على أموالهم ناقصة، بينما تجب الزكاة على شخصية الشركة لأن ملكيتها على أموالها تامة.

والشركات الحكومية إذا كانت معدة للاستثمار والتجارة تجب الزكاة في أموالها إذا تحقق فيها وصف الغنى بشروطه.

1. معادلة حساب الزكاة

الزكاة تعادل (ربع العشر من صافي الأصول الزكوية للشركة)، وهذا الصافي يستخرج من مجموع الأصول النقدية والتجارية والاستثمارية المدرجة في جانب الموجودات من الميزانية، وذلك بعد أن يستبعد منها كل أصل لم يتحقق فيه شرط الملك التام، حيث الزكاة بالنسبة للميزانيات التي يتم إعدادها طبقا للتاريخ الهجري تعادل 2.5%، بينما الزكاة بالنسبة للميزانيات التي يتم إعدادها طبقا للتاريخ الميلادي تعادل 2.577%، وعلى هذا تصبح معادلة حساب الزكاة طبقا لوصف الغنى على النحو الآتي: (رياض منصور الخليلي، 2018، ص: 19)

- صافي النقد + صافي التجارة + صافي الاستثمار = صافي الأصول الزكوية للشركة

- صافي الأصول الزكوية للشركة × 2.5% للقوائم الهجرية.

- صافي الأصول الزكوية للشركة × 2.577% للقوائم الميلادية.

2. حساب زكاة الشركات

حساب الزكاة في الإسلام فرع عن مقام فرضها في الإسلام، لأن ذلك مما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولأن الإخلال بحساب الزكاة قد يؤدي إلى تعطيلها في الواقع كليا أو جزئيا، وهذا إخلال بمصلحة الفقراء، أو يؤدي إلى الزيادة على ما شرع الله فيها، وهذا إخلال بمصلحة الأغنياء.

ولحساب الزكاة تُعتمد قائمة المركز المالي (الميزانية)، دون ما سواها من القوائم المالية، ويُعتمد جانب الموجودات أو الأصول فقط منها، ويُستبعد جانب الخصوم أو المطلوبات بكامله منها، لأنه يعبر عن بنود الوجود الحقوقي (حقوق الملكية + الدائنون) وما يتبعها، وقد

أهم الشريعة إيجاب الزكاة فيها، ولأنها بنود منعكسة في واقع الشركة على جانب الموجودات أو الأصول من الميزانية، وهو ما يمثل الوجود الحقيقي لممتلكات الشركة عند حلول الحول ونهاية السنة المالية. (رياض منصور الخليفي، 2018، ص: 17)

إذا كانت الشركة تجارية وتمتلك سلعاً تتاجر بها لإخراج الزكاة يتم تقويم السلع الموجودة في الشركة، أي تقويم المواد التي تم شراؤها بهدف البيع عند نهاية الحول، وتضاف هذه القيمة إلى الأموال النقدية في الشركة وفي أرصدة البنوك الخاصة بها، والديون للشركة على الناس والتي يرجى تحصيلها ويخرج من هذه القيمة ما مقداره 2.5%، أما إذا لم تملك الشركة سلعاً تتاجر بها لكنها تعمل مشاريع تدر عليها الأموال مثل مشاريع بناء المساكن للتأجير لا البيع، أو استصلاح الأراضي وأعمال الصيانة فإنها تحسب الأموال التي تمتلكها، وما لها من ديون يرجى تحصيلها وفي نهاية الحول تُخرج زكاة مقدارها ربع العشر، أما المباني، والسيارات، والأثاث، وغيرها من ممتلكات الشركة التي يتم استعمالها فلا زكاة فيها مهما بلغت قيمتها.

أ - زكاة أسهم الشركات

إن زكاة الأسهم تجب على أصحابها، لكن قد تخرجها إدارة الشركة بالنيابة عنهم إذا نص نظامها الأساسي على ذلك، أو كان قانون الدولة يلزمها بإخراج الزكاة، أو حصل تفويض من صاحب الأسهم للشركة بذلك أو صدر قرار من الجمعية العمومية بفعل ذلك، وتكون زكاة الأسهم المخرجة من قبل الشركة مثل الزكاة التي يخرجها الشخص نفسه، وعليه تعتبر أموال كل المساهمين وكأنها مال شخص واحد وتفرض عليها الزكاة حسب نوع هذا المال، وتستثنى أسهم الخزنة العامة، وأسهم الوقف الخيري، وأسهم الجهات الخيرية وأسهم غير المسلمين من الزكاة، وفي حال لم تقم الشركة بإخراج الزكاة، فالواجب على المساهم أن يخرجها.

ب - زكاة السندات

تجب الزكاة في أصل السندات فقط، والفوائد الربوية يجب التخلص منها؛ وذلك لأن السند يعتبر ديناً وتجب الزكاة فيه، وحائز المال الحرام بسبب خلل في اكتساب هذا المال لا يعتبر مالاً له وعليه التخلص منه عن طريق رده إلى صاحبه أو صرفه في وجوه الخير مثل الصدقة إن لم يستطع إرجاعه. (طريقة احتساب الزكاة في الشركات)

3. كيفية زكاة في الأسهم والسندات

• كيفية زكاة في أسهم الشركات

اختلف أهل العلم في كيفية زكاة الأسهم على أقوال لعلا الراجح منها هو ما صدر به قرار مجمع الفقه الإسلامي وخلاصته أن تعامل شركات الأسهم كما يعامل الأفراد بأن تخرج الشركة زكاة أسهمها كما يخرج الإنسان الواحد زكاة أمواله بالنظر لمقدار المال ونصابه ونوعه.

فإن لم تترك الشركة أموالها فإن المساهم من خلال حسابات الشركة يحسب مقدار الزكاة الواجبة على أسهمه بمعرفة لمقدار الزكاة الواجبة على الشركة إجمالاً ثم يخرج ما يخص أسهمه من الزكاة بنفس الاعتبار السابق.

وإن لم يتمكن من معرفة ذلك فإن كان قد ساهم بقصد الاستفادة من ربع السهم السنوي فتجب الزكاة في الربع ربع العشر بعد مضي الحول عليه.

وإن كان قد تملك الأسهم بقصد بيعها عندما ترتفع قيمتها زكاهها زكاة عروض تجارة بأن يخرج ربع العشر من القيمة والربح. وعليه فإن المساهم الذي يقصد الاستفادة من ربع السهم يخرج الزكاة بحساب القيمة الحقيقية للسهم، وأما المضارب الذي يقصد بيعها عند ارتفاع قيمتها فيحسب زكاته على أساس قيمتها السوقية؛ لأنها كعروض التجارة.

وقد اختلفت آراء العلماء حول وضع الزكاة على أسهم الشركات على الوجه التالي: (حسن عبد الله الأمين، 1993، ص: 17)

أ - ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى التفرقة بين أسهم الشركات التجارية وأسهم الشركات الصناعية، فرتب على أسهم الأولى (وهي التجارية) زكاة التجارة، وهي ربع العشر أي 2.5٪ من قيمة الأسهم السوقية مضافاً إليها الربح، إذا بلغ الأصل مع الربح نصيباً أو كمل نصيباً مع ما عند مالكيها، وذلك بعد حسم قيمة المباني والآلات والأدوات المملوكة للشركة، وعلى أن يعفى مقدار الحاجات الأصلية لصاحب الأسهم الذي ليس له مورد رزق غيرها بحسب الحد الأدنى للمعيشة.

أما الشركات الصناعية فلا تجب فيها الزكاة عند أصحاب هذا الرأي، إلا فيما تنتجه من عوائد ربحية تضم إلى أموال المساهم الأخرى، ويتركها معها زكاة المال بعد مضي الحول عليها وبلوغ النصاب، فالمدار في وجوب الزكاة في أسهم الشركات عند هذا الفريق أن تكون الشركة تمارس عملاً تجارياً أولاً، فإن كانت تمارس العمل التجاري فتجب الزكاة في أسهمها على غرار زكاة التجارة 2.5٪ وإن لم تكن تمارس عملاً تجارياً وإنما تمارس الصناعة فلا زكاة في أسهمها إلا أن توفر مال مما تنتج، فيضم لمال المساهم ويتركى معه في هذه الحالة.

ب - اعترض الدكتور يوسف القرضاوي على رأي الشيخ عبد الرحمن عيسى والذي بني زكاة أسهم الشركات فيه على أساس نوع الشركة إن كانت تجارية أو صناعية.

حيث قال الدكتور القرضاوي: إن التفرقة بين الشركات الصناعية أو شبه الصناعية، وبين الشركات التجارية أو شبه التجارية، بحيث تعفى الأولى من الزكاة وتجب في الأخرى، تفرقة ليس لها أساس ثابت من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح. ولا وجه لأخذ الزكاة عن الأسهم إذا كانت في شركة تجارية وإسقاطها عنها إذا كانت في شركة صناعية، والأسهم هنا وهناك رأس مال نام يدر ربحاً سنوياً متجدداً، وقد يكون ربح الثانية أعظم وأوفر من الأولى.

• كيفية زكاة في السندات

مالك السند مالك دين مؤجل، ويصير حالاً عند نهاية الأجل، فتجب زكاته حينئذ لمدة عام فقط إن مضي على ملكيته عام أو أكثر، وهذا مذهب مالك وأبي يوسف.

أما إذا لم يحل أجله فلا يجب إخراج زكاته، لأنه دين مؤجل، وكذلك إذا لم يمض على ملكيته عام، لا اشتراط مرور الحول في وجوب زكاة السند.

ولكن القول الصحيح في الدين المرجو، وهو ما كان على مقر موسر، وجوب تركيته كل عام، وهو قول جمهور الفقهاء لأن الدين المرجو بمنزلة ما في يده.

فلما كان السند نامياً ويجلب فائدة للدائن، وجبت تركيته ولا يمنع من ذلك كون الفائدة محظورة، إذ أن حظر الفائدة لا يكون سبباً في إعفاء صاحب السند من الزكاة.

بعد الإشارة إلى كيفية تركية الأسهم والسندات، يجب ألا نغفل أمراً هاماً وهو: أن بعض الشركات والمؤسسات قد تلجأ إلى شراء الأوراق المالية من الأسهم والسندات رغبة في استغلالها كأصل متداول، أو أصل ثابت.

ونظراً لاختلاف المعاملة عند فرض الزكاة على الأصل المتداول، مع حسم قيمة الأصل الثابت من وعاء الزكاة، ينبغي التمييز بين نوعين فيما يلي: (صالح بن غانم السرلان، 1996، ص: 25)

أ - الأسهم والسندات أصل التداول

إذا تم شرائها بقصد إعادة بيعها مرة ثانية (كالبضاعة تماماً) وتحقيق الربح من عمليات فروق أسعار البيع والشراء، في هذه الحالة تعد الأوراق المالية بمثابة عروض التجارة، وتركبي قيمتها السوقية مع ربحها في نهاية العام.

ب - الأسهم والسندات أصل ثابت

إذا تم شراؤها أصلاً بقصد الحصول على ربحها فقط، مع إبقائها بالشركة سنوات طويلة، فمثلاً قد تشتري شركة قديمة قائمة أسهمها في تأسيس شركة جديدة، في هذه الحالة تعد قيمة الأسهم في الشركة الجديدة بمثابة أصل ثابت كآلات والمعدات، وتحسم من وعاء الزكاة.

والسندات ذات الأصل الثابت الذي لم يوضع للتداول، وإنما وضع لقصد تأسيس الشركة أو إحداث شركة جديدة، وهذا النوع هو الذي يدخل تحت الخلاف في أنه هل يزكى الربح مع الأصل، أو تكون الأسهم والسندات وعاءاً للزكاة ويزكى الربح فقط.

IV - مساهمة زكاة الشركات في دعم التنمية المستدامة (حالة السودان)

تعتبر الزكاة آلية في محاربة الاكتناز ورفع وتيرة الاستثمار وبالتالي انخفاض معدلات البطالة والتضخم مما يرفع من مستويات الاستهلاك لدى الأفراد، ما ينتج عنه زيادة الطلب الكلي ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة العرض الكلي، وبالتالي استخدام أكثر لعناصر الإنتاج، وقبل الإشارة لأهمية الزكاة ومساهمتها في التنمية المستدامة بالسودان، نحاول تحديد مفهوم التنمية المستدامة.

1. مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة حتمية لا مفر منها للدول وذلك لمسايرة كل دولة باقي دول العالم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، لذلك تعددت آراء كثيرة حول مفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة.

أ - تعريف التنمية المستدامة

وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على نطاق واسع إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء عقد لجنة برونفلاند في عام 1987، والذي نص بشكل أساسي على أن: التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية- ريو دي جانيرو 1992: إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل. (التنمية المستدامة، 2002)

تعريف مؤتمر منظمة الزراعة والتغذية العالمية (FAO): " التنمية المستدامة عبارة عن إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتسمم بالفنية والقبول. (عبد الرحمن محمد الحسن، 2011، ص: 4)

يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها السير نحو حياة أفضل باستخدام الموارد المتاحة، بإشباع حاجيات الأجيال الحاضرة مع الحفاظ على مصادر الموارد المتاحة لإشباع حاجيات الأجيال القادمة.

ب- أبعاد التنمية المستدامة

هناك من يعرف التنمية على أنها " تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد "، ويرى باحثون آخرون أن: " أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

ويرى باحثين أن التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا تركز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضاً جوانب اقتصادية واجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعاً تركز مبادئ وأساليب التنمية المستدامة.

وقد سبق هؤلاء الباحثين خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول هذه الأبعاد إذ أكدوا أنه كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على إستراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظوراً بيئياً واجتماعياً ومؤسسيا قوامه التنمية البشرية. من هذا يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر، والجدول الآتي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

الجدول (1): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: (العايب عبد الرحمن، 2010/2011، ص: 25)

وبالرغم من أن عناصر التنمية متشابكة إلا أن النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقارنة أو منهجية وخلفية التحليل، فالاقتصاديون سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور.

2. مؤشرات التنمية المستدامة بالسودان

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونحاول من خلال هذا العنصر الإشارة لبعض المؤشرات الاقتصادية بالسودان. من بين أهم المؤشرات نجد متوسط دخل الفرد، مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، وشهدت السودان نموا متزايد يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2011-2017

السنوات	نصيب دخل الفرد بالدولار
2011	1,624
2012	1,776
2013	1,792
2014	2,126
2015	2,523
2016	2,833
2017	3,017

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على:

- صندوق النقد العربي 2018. موقع الاطلاع:

<https://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf>

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، موقع الاطلاع:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update_ar.pdf

نلاحظ من خلال الجدول تزايد نصيب الفرد من سنة لأخرى من 1624 دولار عام 2011 إلى 3017 عام 2017 بزيادة تقدر بحوالي 85 ٪، لكن إذا ما قورنت السودان بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لعام 2017 التي بلغت 5979 دولار، نجد السودان متأخرة، كما نجد نصيب الفرد بدولة قطر لعام 2017 بلغ 61259 دولار كأعلى متوسط دخل في الدول العربية، فهو يشكل حوالي 20 مرة متوسط دخل الفرد في السودان لنفس العام، كما نجد أغلب الدول تفوق السودان في نصيب الفرد ما عدا بعض الدول مثل: جيبوتي (1893) وموريتانيا (1120)، القمر (761) واليمن (664). ومع هذا التراجع للسودان فقد شهدت كذلك أعلى معدل للتضخم لعام 2017 بنسبة بلغت حوالي 32.5 ٪ نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار وتواضع رصيد الدولة من العملات الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ويمكن الإشارة لتطور معدلات التضخم في السودان للفترة 2011-2017 كالآتي:

الجدول رقم (3): معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 2011-2017

(نسب مئوية)

السنوات	السودان	متوسط الدول العربية
2011	18.1	5.9
2012	31.9	6.0
2013	36.5	5.3
2014	36.9	4.8
2015	16.9	4.8
2016	17.8	5.0
2017	32.5	7.5

المصدر: صندوق النقد العربي 2018. موقع الاطلاع: <https://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf>

بلغ متوسط معدل التضخم، المقاس بمتوسط معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، حوالي 7.5 ٪ عام 2017 بالمقارنة مع 5 ٪ عام 2016، ويظهر من خلال الجدول جليا ارتفاع معدلات التضخم بالسودان بحيث سجلت عام 2014 أعلى معدلات ب 36.9 ٪ في حين في نفس السنة سجلت متوسط الدول العربية نسبة 4.8 ٪ مما يدل على ارتفاع نسبة التضخم بالسودان خلال هذه الفترة على بقية الدول العربية، بحيث سجلت فلسطين 1.7 ٪، الإمارات 2.3 ٪، السعودية 2.7 ٪، الجزائر 2.9 ٪ وقطر 3.4 ٪، تونس 4.9 ٪، كلها نسب لا تقارن مع نسبة السودان 36 ٪ (مرتفعة جداً)، ويعود أساساً كما سبق ذكره إلى انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار.

على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم، السودان تمتلك مقومات نمووية كثيرة أهمها مساحات الغابات وأراضي الأحراج بحوالي 40 مليون هكتار تمثل ثلثي المنطقة العربية.

جدول رقم (4): مساحة الغابات والأحراج في الدول العربية 2016

(مليون هكتار)

الدولة	مساحة الغابات	مساحة الأحراج	الإجمالي
السودان	19.21	20.68	39.89
المغرب	4.36	0.41	4.77
الجزائر	2.28	1.60	3.88
السعودية			2.73
تونس	1.06	0.17	1.23
العراق	0.82	0.93	1.75
سوريا	0.46	0.04	0.50
اليمن	0.55	1.41	1.96
			56.71

المصدر: صندوق النقد العربي 2018. موقع الاطلاع: <https://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf>

3. الزكاة كآلية لتدعيم التنمية المستدامة في السودان

تعتبر التنمية المستدامة في الإسلام عملية تعبدية أخلاقية تهدف إلى تنمية الإنسان وتطوير قدراته، ومهمة التنمية المستدامة توفير مختلف متطلبات البشرية المادية والروحية حالياً ومستقبلاً، وهذا ما عملت عليه السودان من خلال تنظيم عملية جباية الزكاة وإدارتها في عمليات صرفها لمستحقيها، بما يساهم في توفير حياة أفضل للفرد السوداني.

أ - الواقع الإحصائي للزكاة في السودان

يمكن الإشارة لإحصائيات الزكاة من خلال جباية الزكاة وكذا إجمالي المصروفات الزكوية بالسودان كالاتي:

■ جباية الزكاة في السودان

حتى يتبين لنا دور الزكاة في الاقتصاد السوداني، نعرض الجدول الآتي الذي يوضح تطور حصيلة الزكاة (2006-2016)

الجدول رقم (5): حصيلة الزكاة بالسودان 2016-2006

الوحدة: مليون جنيه سوداني

السنة	الحصيلة المعتمدة	الحصيلة الفعلية	نسبة الفعلية إلى المعتمدة
2006	314.485	311.72	99.12
2007	357.141	370.630	103.77
2008	392.1	423.4	107.98
2009	445.3	426.9	95.86
2010	497.4	481	96.8
2011	592.6	510	86
2012	807.8	566	70.07
2013	1198	999.1	83.4
2014	1555.348	1300	83.58
2015	2100.102	2000	95.24
2016	2574.066	2400	93.24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة بالسودان، موقع الاطلاع:

http://zakatchamber.gov.sd/arabic/index.php?option=com_content&view=category&id=27&Itemid=62

يلاحظ من خلال الجدول أن حصيلة الزكاة في السودان شهدت تطوراً كبيراً حيث قدرت سنة 2006 بـ 314.485 مليون جنيه، في حين قدرت في عام 2016 بقيمة 2.5 مليار جنيه بنسبة تطور قدرت بـ 819٪، ونلاحظ أن الحصيلة الفعلية للزكاة شهدت تطوراً من 311.72 مليون جنيه إلى 2.4 مليار جنيه عام 2016 بنسبة تطور قدرت بـ 770٪، ويرجع هذا التطور إلى تطور حصيلة عروض التجارة وحصيلة الزروع والثمار، خاصة عند نجاح المواسم الزراعية، بالإضافة إلى تطور المؤسسة الزكوية في السودان إدارياً وتنظيماً، مما سهل في عملية الجباية وضبطها.

ب- توزيع حصيلة الزكاة في السودان

توزع الزكاة في السودان على أساس المصارف الثمانية المذكور في القرآن الكريم [التوبة: 60]، والجدول الآتي يوضح لنا إجمالي ما تم صرفه في السودان للفترة 2006 إلى 2016.

الجدول رقم (6): إجمالي المصروفات الزكوية في السودان (2006-2016)

الوحدة: مليون جنيه سوداني

السنة	المصروفات الفعلية	نسبة النمو
2006	290.2	-
2007	329.8	13.6
2008	366.7	11.2
2009	428.4	16.8
2010	472	10.1
2011	597.7	27
2012	718.5	20.2
2013	1093.7	52.2
2014	1420.8	30
2015	1889.3	33
2016	2348.09	24.2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة بالسودان 2000-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن ما تم صرفه من حصيلة الزكاة في السودان في تطور ملحوظ، وذلك بطبيعة الحال راجع إلى ما تم تقديمه سابقاً بأن حصيلة جباية الزكاة في السودان شهدت تطورات كبيرة وملاحظة.

ج- مساهمة الزكاة في التنمية بالسودان

تعمل السودان على السير نحو توفير حياة أفضل للفرد السوداني من خلال تعزيز عمليات التنمية، وتعتبر الزكاة ملاذ تلجأ إليه السودان لذلك، بالعمل على التقليل من الفقر عبر تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع، إلى جانب دعم العديد من المشروعات التي أسهمت في العمل التنموي، وعملت على استقرار الآلاف من الأسر الفقيرة في مختلف أنحاء السودان، ويساهم الديوان الزكوي السوداني بتقديم الدعم العيني والنقدي لمراكز تحفيظ القرآن والمدارس النظامية بتوفير الزي المدرسي والكتب والأدوات المدرسية للطلبة الفقراء، وقد قام ديوان الزكاة بمشروعات زراعية استهدفت استصلاح الأراضي الزراعية، وتوفير البذور المحسنة، وتوفير التجهيزات الزراعية اللازمة للمزارعين الفقراء والمساكين في العديد من ولايات السودان.

V- الخلاصة

تعتبر الزكاة في الإسلام ذات مكانة رفيعة وركن من أركانها الأساسية، وتشكل أهم دعامة من دعائم الإسلام الاقتصادية الكبرى ومورداً مالياً دائماً، ووسيلة لتوفير السيولة داخل الاقتصاد وذلك لارتباطها بمدة محددة (الحول)، وكذلك من الوسائل الناجحة لتحقيق التضامن الاجتماعي والتكافل الإجباري بين أفرادها، وتطهير نفوس الأغنياء وأرباب الأموال والثروات من البخل والشح، وتطهر قلوبهم من الجشع والأنانية وحب المال والاستبداد بالمال والثروة، وآلية لمحاربة الاكتناز وحبس الأموال الذي ينتج عنه الركود الاقتصادي، والحث على صرف المال بضوابط وشروط، تحقيقاً للمنفعة الخاصة والمساهمة في تحقيق المنفعة العامة، ولهذا كان اهتمام السودان بالزكاة بحيث تتولى إدارة شؤون الزكاة هيئة عامة مستقلة تسمى 'ديوان الزكاة' مهمتها جمع وتوزيع الزكاة تطهيراً للأموال وتركيزاً للأنفس من الشح، كما ترشد إلى أهمية الزكاة والصدقات والتعريف بأحكامها تعزيزاً للتكافل الاجتماعي بين الناس، وقد ساهم ديوان الزكاة من زيادة حصيلة الزكاة بنسب كبيرة للغاية وبلغت حصيلة الزكاة وفقاً لتقديرات عام 2016 أكثر من 2.5 مليار جنيه سوداني.

نتائج الدراسة

- الزكاة آلية لمحاربة الاكتناز الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي وزيادة معدلات الفقر.
- تساهم أموال الزكاة في تدعيم عمليات التنمية المستدامة باعتبارها آلية لمحاربة الاكتناز والتشجيع عن العمل.
- تساهم الزكاة في غلق ثغرات في المجتمع ودعمها بمورد مالي سنوي دائم وهذا لتمويل ذوي الدخل الضعيف ومحاربة الفقر وترسيخ العدالة والتكافل الاجتماعي بالأخذ من أموال الأغنياء وإعطائهم للفقراء.
- ارتفاع متوسط الفرد في السودان من الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر، إلا أنها تحتل المراتب الأخيرة للدول العربية.
- رغم تشكيل هيئة مختصة لإدارة الزكاة (ديوان الزكاة)، لا تزال السودان تعمل على تقليل تكلفة إدارة الزكاة.

الإحالات والمراجع

1. عمر بن محمد عمر عبد الرحمان، تيسير كتاب الصلاة في الفقه الإسلامي، سلسلة تيسير كتب الفقه الإسلامي، شبكة الألوكة- قسم الكتب .
2. غازي بن سعيد المطرني (2017). زكاة المال المستفاد أثناء الحول وبعض تطبيقاته المعاصرة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 14، العدد 2.
3. حمد فاروق الشيخ، ملخص أحكام الزكاة، لجنة الأعمال الخيرية، جمعية الإصلاح، البحرين .
4. كمال خطاب (2002). دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، أبحاث البرموك (سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية)، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة البرموك.
5. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، ص: 240، موقع الاطلاع: 2020/03/13.
6. عبد الله بن جابر الله، مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية، بحث مقدم للنيل شهادة الماجستير، الدراسات العليا، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
7. رياض منصور الخليفي (2018). معايير محاسبة زكاة الشركات (دراسة شرعية ومحاسبية وقانونية واقتصادية حول معيار محاسبي جديد لحساب زكاة البنوك والشركات والأفراد طبقاً لوصف الغنى في الشريعة الإسلامية)، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، الكويت .
8. طريقة احتساب الزكاة في الشركات، موقع الاطلاع: 2020/03/15_21:48. <https://mawdoo3.com>
9. حسن عبد الله الأمين (1993). زكاة الأسهم في الشركات (مناقشة بعض الآراء الحديثة)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، جدة، السعودية.
10. صالح بن غانم السرلان (1996). زكاة الأسهم والسندات والورق النقدي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الرياض، السعودية .
11. التنمية المستدامة (2002). المجلس الأعلى للتعليم، قطر، موقع الاطلاع: 2020/03/17_11:58.
12. عبد الرحمان محمد الحسن (2011). التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.
13. العايب عبد الرحمن، (2010/2011) التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة للنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.